

Distr.: General
20 April 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والثلاثون
البند ٣ من جدول الأعمال

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦

١١/٣١ - آثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان،

وإذ يعيد تأكيد جميع القرارات والمقررات التي اعتمدها لجنة حقوق الإنسان واعتمدها مجلس حقوق الإنسان بشأن آثار سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والديون الخارجية في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآخرها قرار المجلس ٨/٢٨ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥،

وإذ يعيد أيضاً تأكيد قراره ٩/٢٥ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ وقراره ٥/٢٨ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥،

وإذ يعيد كذلك تأكيد قراره د-١٠/١٠ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ المتعلق بتأثير الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في أعمال حقوق الإنسان والتمتع الفعال بها على الصعيد العالمي،

وإذ يضع في اعتباره الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/

مارس ٢٠٠٦،



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-06434(A)



* 1 6 0 6 4 3 4 *

وإذ يشدد على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني،

وإذ يؤكد على أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان قد اتفق على دعوة المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه من أجل المساعدة على تخفيف عبء الديون الخارجية الواقع على عاتق البلدان النامية، بغية تكملة الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان من أجل تحقيق الأعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها،

وإذ يضع في اعتباره دور وولاية وأنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى في مجال تناول قضايا الديون الخارجية والالتزامات المالية الدولية،

وإذ يسلم بوجود اتفاق أكبر على أن عبء الديون المتزايد الذي تواجهه أشد البلدان النامية مديونية، وخاصة أقل البلدان نمواً، هو عبء لا يمكن تحمله طويلاً ويشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعرقل إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة التي تركز على الإنسان وفي القضاء على الفقر، وأن خدمة الديون المفرطة قد حدّت بشدة من قدرة الكثير من البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على النهوض بالتنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية من أجل تهيئة الأوضاع المناسبة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يعرب عن قلقه لأن البلدان النامية، على الرغم من إعادة جدولة ديونها مراراً وتكراراً، ما زالت تسدد سنوياً مبلغاً أكبر من المبلغ الفعلي الذي تتلقاه كمساعدة إنمائية رسمية،

وإذ يسلم بالحق السيادي لكل دولة في إعادة هيكلة ديونها السيادية، وهو حق ينبغي ألا يعطله أو يعوقه أي إجراء صادر عن أي دولة أخرى،

وإذ يؤكد على أن التفاوت كثيراً ما يُسهم في الاستبعاد الاجتماعي لفئات وأفراد معينين وهميشهم،

وإذ يُسلم بأن التفاوت قد يُسهم في حدوث أزمات مالية تؤدي بدورها إلى تفاقم التفاوت وإلى التأثير سلباً على حقوق الإنسان،

وإذ يسلم بأن للأزمات المالية والاقتصادية آثاراً توزيعية هائلة بصورة عامة وأن هذه الأزمات وتدابير التقشّف المعتمدة كرد فعل لها يمكن أن يكون لها بدورها تأثير اجتماعي سلبي قوي يتسبب في دوام التفاوت أو تفاقمه،

وإذ يُسلم أيضاً بأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تهدّد القدرة على تحمّل الديون في بعض البلدان النامية لعدة أسباب من بينها تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد الحقيقي وزيادة الاقتراض من أجل تخفيف التأثيرات السلبية للأزمة، وأن تدابير التقشّف المعتمدة كرد فعل للأزمة قد أحدثت تأثيراً اجتماعياً قوياً تسبب في دوام التفاوت أو تفاقمه،

وإذ يعترف بأن التدفقات المالية غير المشروعة، بما فيها التهريب الضريبي من جانب الأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة والتهريب الضريبي التجاري عن طريق التلاعب بالفواتير التجارية وتجنب دفع الضرائب من جانب الشركات عبر الوطنية، تُسهم في تراكم ديون لا يمكن تحمّلها بالنظر إلى أن الحكومات المفتقرة إلى الإيرادات المحلية قد تلجأ إلى الاقتراض الخارجي،

وإذ يؤكد أن عبء الديون يزيد من تعقيد المشاكل العديدة التي تواجهها البلدان النامية، ويسهم في انتشار الفقر المدقع، ويشكل عقبة أمام التنمية البشرية المستدامة، ومن ثم فإنه عائق شديد يعترض سبيل أعمال جميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحق في التنمية،

١- يحيط علماً مع التقدير بتقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١)، ويرحب بأعمال الخبير المستقل وإسهاماته؛

٢- يذكّر بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها، وأن لها، تحقيقاً لهذه الغاية، الحق والمسؤولية في اختيار وسائلها وأهدافها الإنمائية، وينبغي ألا تخضع لإملاءات خارجية محددة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية؛

٣- يسلم بأن برامج الإصلاح في مجال التكيف الهيكلي والمشروطيات المتعلقة بالسياسات العامة تحدّ من الإنفاق العام وتفرض حدوداً قصوى ثابتة على الإنفاق، ولا تولي اهتماماً كافياً لتوفير الخدمات الاجتماعية، وبأن عدداً قليلاً فقط من البلدان ينجح في تحقيق نمو مستدام أعلى في إطار هذه البرامج؛

٤- يؤكد من جديد أن عمليات التصدي للأزمات المالية والاقتصادية العالمية ينبغي ألا تؤدي إلى تقليص جهود تخفيف عبء الديون، وألا تُستخدم هذه العمليات ذريعةً لوقف تدابير تخفيف عبء الديون، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إحداث آثار سلبية على التمتع بحقوق الإنسان في البلدان المتأثرة؛

٥- يحث الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية على تنفيذ إصلاحات عاجلة بشأن الأسواق المالية من أجل مكافحة ومنع عدم الاستقرار المالي، والديون المفرطة، والأزمات المالية؛

٦- يعرب عن قلقه من أن مستوى تقليص الحجم الكلي للديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زال منخفضاً، وأن هذه المبادرة لا تتوخى إيجاد حل شامل لعبء الديون الطويل الأجل، وأن بعض البلدان التي تلقت تخفيفاً من عبء الديون تواجه مرة أخرى محنة مديونية شديدة؛

(١) انظر الوثيقتين A/HRC/31/60 و A/HRC/31/61.

٧- يؤكد من جديد اقتناعه بأن تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المذكورة أعلاه لن يكون كافياً إذا أُريد للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تصبح قادرة على تحمل عبء ديونها وأن تبلغ الهدفين المتمثلين في تحقيق النمو الطويل الأجل والحد من الفقر، وأن الأمر سيحتاج إلى تحويل موارد إضافية، في شكل منح وقروض ميسرة وإزالة الحواجز التجارية وتحسين أسعار صادرات هذه البلدان، من أجل ضمان إمكانية تحمل الديون والتخلص نهائياً من عبء المديونية؛

٨- يأسف لعدم وجود آليات لاستحداث حلول ملائمة لعبء الديون الخارجية الذي لا يمكن تحمّله والواقع على مجموعتي البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل المثقلتين بالديون، ولعدم إحراز تقدم يُذكر حتى الآن في معالجة حيف النظام الحالي لحل مشكلة الديون الذي لا يزال يغلب مصالح المقرضين على مصالح البلدان المدينة والفقراء في هذه البلدان، ولذلك يدعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى استحداث آليات فعالة ومنصفة بغية إلغاء عبء الديون الخارجية لجميع البلدان النامية، وخاصة البلدان المتأثرة بشدة من الدمار الناجم عن كوارث طبيعية، مثل أمواج المد الزلزالي (التسونامي) والأعاصير، ومن النزاعات المسلحة، أو بغية الحد كثيراً من هذا العبء؛

٩- يسلّم بأن مستويات الديون الخارجية التي لا يمكن تحملها في أقل البلدان نمواً وفي عدد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل لا تزال تشكل عقبة كبيرة تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

١٠- يعترف بأن تخفيف عبء الديون يمكنه أن يؤدي دوراً رئيسياً في تحرير موارد ينبغي تخصيصها للأنشطة التي تنسجم مع تحقيق النمو والتنمية المستدامين، بما في ذلك الحد من الفقر وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٢)، ولذلك ينبغي المضي قدماً بتصميم وسرعة في اتخاذ تدابير للتخفيف من عبء الديون، حيثما يكون ذلك مناسباً، على ألا تحل هذه التدابير محل مصادر التمويل البديلة وأن تكون مصحوبة بزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١١- يدعو إلى وضع سياسات متسقة بشأن الإنفاق العام تكفل امتثال الدول امتثالاً كاملاً لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تأخذ هذه السياسات في الحسبان وجوب ضمان احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لأفقر الفئات وأضعفها؛

١٢- يدّكر مرة أخرى بالنداء الموجه إلى البلدان الصناعية لكي تنقذ دون مزيد من الإبطاء البرنامج المعزّز لتخفيف الديون، ولكي توافق على شطب جميع الديون الرسمية الثنائية الواقعة على هذه البلدان في مقابل تقديمها التزامات بالحد من الفقر يمكن إثباتها؛

١٣- يحث المجلس المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والقطاع الخاص، على اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التعهدات والالتزامات والاتفاقات والقرارات المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم

المتحدة، بما فيها قمة الألفية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون من بين البلدان الفقيرة وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

١٤- يَدَّكِّرُ بالتعهد الوارد في الإعلان السياسي المرفق بقرار الجمعية العامة د-٢٤/٢، الذي اعتمدته الجمعية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والذي يقضي بإيجاد حلول فعالة ومنصفة وإنمائية التوجه ودائمة لأعباء الديون الخارجية وخدمة الديون التي تثقل كاهل البلدان النامية؛

١٥- يَشَدِّدُ على الحاجة إلى أن يُعْهَدَ بقيادة برامج الإصلاح الاقتصادي الناشئة عن الديون الخارجية إلى البلد نفسه، وأن يجري بعلم الجمهور وبشفافية عقد أي مفاوضات أو اتفاقات بشأن تخفيف عبء الديون وأي اتفاقات قروض جديدة، مع وضع أطر تشريعية وترتيبات وآليات مؤسسية للتشاور بغية ضمان المشاركة الفعالة من جانب جميع مكونات المجتمع، بما في ذلك الهيئات التشريعية الشعبية ومؤسسات حقوق الإنسان، وخاصة المشاركة الفعالة من جانب أضعف الفئات أو أكثرها حرماناً، في صياغة وتطبيق وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج، وكذلك في متابعة تنفيذها والإشراف المنهجي على هذا التنفيذ على الصعيد الوطني، ويشدّد على ضرورة ربط قضايا سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، على قدم المساواة وبصورة متسقة، بإنجاز أهداف التنمية الاجتماعية الأوسع نطاقاً، مع مراعاة السياق الوطني للبلدان المدينة وأولوياتها واحتياجاتها، من أجل تخصيص الموارد على نحو يكفل تحقيق تنمية متوازنة تفضي إلى أعمال حقوق الإنسان إعمالاً شاملاً؛

١٦- يَشَدِّدُ أيضاً على أن برامج الإصلاح الاقتصادي الناشئة عن الديون الخارجية ينبغي أن تزيد إلى أقصى حد حيز السياسات المتاحة للبلدان النامية في سياق مواصلة جهودها الإنمائية الوطنية، على أن تُؤخذ في الحسبان آراء أصحاب المصلحة المعنيين على نحو يكفل تحقيق تنمية متوازنة تفضي إلى أعمال جميع حقوق الإنسان إعمالاً شاملاً؛

١٧- يَشَدِّدُ كذلك على أن البرامج الاقتصادية الناشئة عن تخفيف عبء الديون الخارجية وإلغائها يجب ألا تؤدي إلى إعادة استنساخ وتطبيق سياسات التكيف الهيكلي السابقة التي لم تحقق نجاحاً، مثل المطالب المتشددة بالأخذ بالخصخصة وتقليص الخدمات العامة؛

١٨- يَهَيِّبُ بالدول وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مواصلة التعاون الوثيق من أجل ضمان أن تُستوعب في البلدان المستفيدة الموارد الإضافية المتاحة عن طريق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وغيرها من المبادرات الجديدة، دون أن يكون لذلك تأثير على البرامج الجارية؛

١٩- يدعو الدائنين، وخاصة المؤسسات المالية الدولية، والمدينين كذلك إلى النظر في إعداد تقييمات لما يترتب على مشاريع التنمية أو اتفاقات الإقراض أو ورقات استراتيجية الحد من الفقر من تأثير على حقوق الإنسان؛

٢٠- يؤكد من جديد أن ممارسة الحقوق الأساسية لشعوب البلدان المدينة في الحصول على الغذاء، والسكن، والملبس، والعمل، والتعليم، والخدمات الصحية، والتمتع بيئة صحية لا يجوز أن تخضع لشرط تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي وبرامج النمو والإصلاحات الاقتصادية الناشئة عن الديون؛

٢١- يحث الدول والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص على اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف مشكلة عبء الديون عن البلدان النامية التي تعاني بوجه خاص من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وذلك لكي يتسنى تحرير المزيد من الموارد المالية واستخدامها لأغراض الرعاية الصحية والبحوث الصحية وتوفير العلاج للسكان في البلدان المتأثرة؛

٢٢- يكرر رأيه الذي أوضح فيه أن إيجاد حل دائم لمشكلة الديون والنظر في أية آلية جديدة لحلها، يتطلبان إجراء حوار سياسي واسع بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في نطاق منظومة الأمم المتحدة، على أساس مبدأ تقاسم المصالح والمسؤوليات؛

٢٣- يشجع الدول على استكشاف سبل جديدة لإصلاح الأجزاء المعنية من نظمها القانونية بغية استحداث نظام ضريبي أكثر إنصافاً؛

٢٤- يشجع أيضاً الدول على مواصلة النظر في اتباع نهج محسنة لإعادة هيكلة الديون السيادية، على أن تؤخذ في الحسبان المبادئ الأساسية المتعلقة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية والعمل الذي اضطلعت به المؤسسات المالية الدولية، وفقاً لولاية كل منها؛

٢٥- يكرر طلبه إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يولي مزيداً من الاهتمام لمشكلة عبء الديون الواقع على البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، ولا سيما التأثير الاجتماعي للتدابير الناشئة عن الديون الخارجية؛

٢٦- يطلب إلى الخبير المستقل أن يواصل استكشاف أوجه الترابط مع التجارة وغيرها من المسائل، بما في ذلك مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عند بحث تأثير التكيف الهيكلي والديون الخارجية، وأن يسهم أيضاً، حسبما يكون مناسباً، في العملية التي عُهد إليها بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بغية توجيه انتباهها إلى مسألة آثار التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٢٧- يشجع الخبير المستقل على المضي قدماً، فيما يقوم به من عمل ووفقاً لولايته، في التعاون مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمقررين الخاصين، والخبراء المستقلين، وأعضاء أفرقة الخبراء العاملة التابعة لمجلس حقوق الإنسان ومع اللجنة الاستشارية للمجلس، بشأن المسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛

- ٢٨- يطلب إلى الخبير المستقل أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة عن مسألة آثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- ٢٩- يطلب إلى الأمين العام أن يزود الخبير المستقل بكل ما يلزمه من مساعدة، وخاصة ما يلزمه من موظفين وموارد للاضطلاع بمهامه؛
- ٣٠- يحث الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على التعاون الكامل مع الخبير المستقل في سياق اضطلاع به بولايته؛
- ٣١- يطلب إلى الخبير المستقل أن يقدم إلى المجلس في دورته الرابعة والثلاثين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛
- ٣٢- يقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورته الرابعة والثلاثين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٦٢

٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٣ صوتاً مقابل ١٢، وامتناع عضوين عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كالتالي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باراغواي، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، توغو، الجزائر، جنوب أفريقيا، السلفادور، الصين، غانا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، ناميبيا، نيجيريا، الهند

المعارضون:

ألبانيا، ألمانيا، البرتغال، بلجيكا، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، سلوفينيا، سويسرا، فرنسا، لاتفيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا

الممتنعون عن التصويت:

جورجيا، المكسيك.]